



الدور الاوربي في الإصلاح في الوطن العربي

د. رواء زكي يونس الطويل

استاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل

المستخلص

يستحيل تفسير التطورات التي حدثت في العالم العربي والإسلامي بانفصال عن العالم الأوربي وعن التدخلات الخارجية. التي تفسر كل شيء في العالم الثالث بالاقتصاد وبالمصالح الاقتصادية الغربية، وأفضل التاويل هو السياسي للوقائع. إن السياسة والتدخل الاستعماري أوجد كيانات الدول العربية الحديثة كالعراق وسوريا ولبنان والأردن وسواها.

المقدمة

يعرف قاموس اكسفورد الإصلاح "تعديل او تبديل نحو الافضل في حالة الاشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة او الجائرة؛ إزالة بعض التعسف او الخطأ". الإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الافضل، وخاصة التغيير الاكثر ملائمة من اجل تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل اصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني(). يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح الاول: الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة او المشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يعرف باستراتيجية الثورة، او



الاتجاه الثوري في التغيير الثاني: الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك الثالث: الإصلاح الفردي، وابعاده القيمية والاخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

ان تعريف الاصلاح يختلف تماما عن مفهوم الثورة حيث تعد الثورة هي مفهوم شامل للتغيير في شتى قطاعات المجتمع وذلك للاطاحة بنظم الحكم الحاكمة السلطوية باعتبارها تضر بمصلحة الدولة وايضا تضمن تعديل الدستور الحاكم، اما الاصلاح هو تغيير جزئي حيث يشمل احد قطاعات المجتمع فلا يتحقق الابتعاون الحكومات والمجتمع المدني ومؤسست القطاع الخاص للسير في طريق تحقيق ذلك الاصلاح المنشود ().

اهمية البحث: تاتي اهمية البحث في ان قضية الاصلاح في العالم العربي قد اصبحت ضرورة هامة وخاصة مع تطلعات الشعوب ورغبتها في تحقيق اصلاح حقيقي وتزداد اهمية الموضوع مع انتشار موجه التحول الديمقراطي على مستوى العالم باكملة وخاصة في ظل العولمة وانهار الفواصل بين الدول المختلفة ومن ثم اصبح لا يوجد الفاصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي. وتتبع اهمية الموضوع ايضا في ان البحث يحاول الوصول الى النوايا الخفية وراء المبادرات والضغط الامريكية للاصلاح ومدى صلاحيتها للتطبيق في العالم العربي.



لم تعد افكار التغيير والاصلاح فى العالم العربى التى داعت وتكاثرت عقب اجراءات سبتمبر مجرد افتراضات نظرية ينشغل بها المفكرون والباحثون وانما اصبحت بعد واقعا حيا صاخبا ينغمس فيه الناشطون السياسيون والمواطنون العاديون على امتداد بلاد عربية عديدة.

مشكله البحث: اصبحت قضية الاصلاح فى الوقت الراهن واحدة من اهم القضايا التى تدور حولها النقاشات والحوارات وتختلف حولها الاراء ويجرى النظر اليها باعتبارها ناتج تطور ذاتى لحركة المجتمعات العربية وتعبير عن حاجاتها لتغيير الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فمذ بداية عصر النهضة فى نهاية القرن التاسع عشر كان الهم الرئيس للنخب العربية هو الإصلاح سواء الإصلاح السياسى او الإصلاح الدينى او الإصلاح الثقافى وقد نهض بذلك رجال مصلحون من امثال جمال الدين الافغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي.

واستمرت شعله الإصلاح يحملها مفكرون مستثيرون من امثال طه حسين فى مصر وجميل صدقي الزهاوي فى العراق وعشرات غيرهم فى كل انحاء العالم العربى وفى بداية النصف الثانى للقرن العشرين ومع سيطرة الفكر الشمولى لم يكن لهذا المصطلح مكان فى عقول المتورين والشباب، فالهم المعرفى والحياتى كان على مفهوم التغيير الاجتماعى المرافق لمصطلحات "الثورة" و "العنف التورى".

وركزت الدعوات على اولويات التغيير الاقتصادى والاجتماعى بالطرق الانقلابية او التورية مع الدعوة للتحرر الوطنى من الاستعمار سياسيا واقتصاديا ولكن اهملت قضايا الديمقراطية والحريات العامة او اجلت او طرحت بشكل ينماشى مع الافكار الشمولية المسيطرة (). ولكن اضطربت وتخلخت



المفاهيم والافكار لدى المتقنين لعدة عوامل وهي إجهاض التجربة الناصرية التي كانت تمثل المحاولة الجدية الوحيدة بعد محاولة محمد على في القرن التاسع عشر للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخروج من تحت سيطرة القوى الكبرى خضوع الاقطار العربية لانظمة مختلفة منها الملكية ومنها الجمهورية الشمولية..الخ، سقوط الاتحاد السوفيتي وسقوط الفكر الشمولي معه انهيار جدار برلين واثره في العالم والمفاهيم والافكار، النظام العالمي الجديد سواء سيطرة القطب الواحد او سيطرة الامبريالية الجديدة على العالم(العولمة)().

فرضيه البحث: يفترض البحث ان الاصلاح في الوطن العربي يجب ان يكون قادر على الاستجابة للواقع العربي، وتأكيد استقلالية العقل السياسي العربي في حل ومعالجة مشكلات التطور السياسي في المنطقة.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان ضرورة الاصلاحات والتغيير في الوطن العربي ومناقشة فكرة رفض التغيير لانه وافد من الخارج، فرياح التغيير ومنذ مدة طويلة تفوق القرنين تاتي من الخارج، وخاصة في العالم العربي وموجات التحديث والحدائة والتغريب كانت وافدة. والمشكلة هي مضمون هذا التغيير والشروط التي تصاحبه والطريقة التي يفرض بها، فإذا كانت الولايات المتحدة ترى في منجزاتها التي تحققها في العراق اي إعادة بناء الدولة الحديثة وفصل الدين عن الدولة لاحتواء صيغ التعدد المذهبي والعرفي او مبادرتها للإصلاح والتسوية في السودان او مشروعها للإصلاح في افغانستان، مبررات لفرض النموذج الذي تراه صالحا في المنطقة، فإن هذه المبررات غير كافية بل ولا تضمن استقرارا لهذا النموذج لان منطق هذا النموذج هو القوة التي تعززها المشروعية الاخلاقية والقانونية.



معادلة التغيير والإصلاح في الوطن العربي

في ما يتعلق بمعادلة التغيير والإصلاح في العالم العربي، فإن هذه المعادلة قد ربطت بين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والاتجاه قدما نحو الإصلاح، بمعنى ان بدء التغيير والإصلاح مرتين بتسوية هذا الصراع واسترداد الشعب الفلسطيني للحد الأدنى من حقوقه المشروعة في الدولة والقدس، بيد ان منطق هذا الربط والارتهان بسوء نية ام بحسن نية يبدو انه في الواقع لم ولن يفضي إلى حل وتسوية اي من طرفي هذه المعادلة، فلا التسوية قد تحركت في الاتجاه المنشود وبقيت قضية الإصلاح والتغيير مدونة على جدول الاعمال العربي، ومجرد فكرة لم تر النور بعد رغم العديد من الخطوات هنا وهناك في هذا الاتجاه، ومع ذلك فإن هذه الخطوات لم ترق إلى مستوى التغيير المنشود عربيا او دوليا واصبحت مقولات الإصلاح والتغيير تزداد كثافة بمرور الزمن، وضروراته تزداد إلحاحا واتساعا، بحيث ان مثل هذه الخطوات تبدو، او قد بدت فعلا، ضئيلة مقارنة بحجم هذا التغيير المطلوب ().

قد عزز هذه المعادلة الاتفاق الضمني بين الجانب العربي والولايات المتحدة الامريكية، حيث اصبح حل وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية، في حين ان العرب والدول العربية يتكفلون بتنفيذ الشق الثاني من المعادلة اي البدء في إجراءات هيكليّة للإصلاح والتغيير وإرساء قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فالديمقراطية عملية مؤسسة تقوم على التفاعل المؤسسي والعملية الديمقراطية تتطلب في المقدمة تنمية قدرات ومؤهلات المؤسسات السياسية لكي تكون قادرة على اداء دورها ().



ان الإبقاء على معادلة الإصلاح والتغيير بشكلها السابق لم يعد يتلاءم والاضاع الراهنة، فمن ناحية خلقت الظروف الدولية والسيطرة الامريكية على شؤون العالم شروطا ووقائع جديدة في سياق ما بعد سبتمبر والحملة على الإرهاب، ومن ناحية اخرى اصبحت هذه المعادلة فاقدة للمصداقية على الصعيد العربي الداخلي، فالإبقاء على الامر الواقع الراهن لم ينعكس على تقدم التسوية للصراع مع إسرائيل، واصبح الربط بين تغيير الاوضاع الداخلية وتسوية الصراع في نظر المواطنين مجرد حجة لاستمرار الوضع الراهن، فبعد هزيمة وضم اسرائيل لاراضي عربية جديدة، وما عقب ذلك من تنازلات سلمت في كثير من الحقوق العربية، انتشرت دعوى بين المنقذين العرب مؤداها ان كل هذا الذي حصل له تفسير واحد، هو غياب الديمقراطية وما يترتب عليه من مصادرة الحرية وحقوق الانسان ().

وقد يكون ذلك هو منطق مبادرة الشرق الاوسط الكبير الامريكية التي قد تحظى بتعاطف اوروبي، والتي تبرئ ساحة الولايات المتحدة الامريكية من الانحياز لإسرائيل وتحمل مسؤولياتها إزاء التسوية والسلام في الشرق الاوسط وتبرئ اوروبا والولايات المتحدة مجتمعتين من تهمة العجز عن الضغط على إسرائيل لإنجاز السلام والاستقرار في المنطقة وهي مبادرة جديدة بالرفض كما فعل الرؤساء والمواطنون، لأنها في سياق المعادلة السابقة تتجاهل طرفا ثالثا مسؤولا عن إشاعة عدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة الا وهو إسرائيل. فضلا عن ذلك فهي مرفوضة لانها مفروضة من الخارج بل ولا يعرف حتى المسؤولون حقيقة مضمونها لانها باختصار لم تناقش معهم ولم تخضع للحوار والتعاون وتقويم مدى قابليتها للواقع العربي ثقافيا وحضاريا وسياسيا.



في هذا السياق فإن الإصلاحات مطالبة بان تعيد تكييف هذه المعادلة بطريقة خلاقة وبناءة وقادرة على الاستجابة للواقع العربي، وتأكيد استقلالية العقل السياسي العربي في حل ومعالجة مشكلات التطور السياسي في المنطقة لذا نما فهم مشترك افضل لدى الباحثين حول دواعي واسباب وشروط الانتقال الى الديمقراطية ولم تعد الشروط المسبقة لازمة لحدوث انتقال الى الديمقراطية (). وهذا التعامل الخلاق قد يتأتى عبر إعادة الاعتبار لكل من طرفي هذه المعادلة اي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والبدء في الإصلاح والتغيير، اي ان هاتين المعضلتين تحظيان بذات الاولوية في جدول الاعمال العربي وتترافقان زمنيا اي لا تتقدم إحداهما على الاخرى، وإذا ما تقدمت فينبغي الا يكون ذلك على حساب الثانية، اي باختصار تؤكد الإصلاحات قدرتها على إحداث قطيعة بمعنى ما من المعاني، مع خبرة الماضي المتراكمة والجامعة التي افضت إلى الموقف الراهن وذلك لا يعني بالضرورة تقليص مكانة القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بل يعني بلورة صياغة نظرية ومنهجية مضمونها ان الإصلاح والتغيير ينبغي ان يعزز ويدعم تصدّر القضية الفلسطينية والتسوية جدول الاعمال العربي، وان تخلق ديناميكية التغيير والإصلاح شروطا إقليمية وعربية ودولية تفضي في نهاية التحليل إلى تعزيز قدرة العرب الجماعية الدبلوماسية والتفاوضية على تمرير الحل الممكن وباقل الخسائر الممكنة في السياق الحالي، من هنا كان لابد من تحويل جهاز الدولة التقليدي تحت ضغوط القوى الاوربية الراسمالية فكان ماسمي بالإصلاحات والتي ادخلت اما من قبل البلاد المحددة لمواجهة التهديد الخارجي او فرضت فرضا من دول اجنبية ().



ولاشك ان إعادة تاسيس هذه المعادلة على هذا النحو تبدو اكثر جدة وجدية من تلك الحجج التقليدية مثل "رفض التغيير الوافد من الخارج" او "عدم ملاءمة التوقيت"، ذلك ان الولايات المتحدة اول من يعرف حقيقة هذه الحجج ووظيفتها في الماضي والحاضر، فهي تعرف ان جوهر هذه الحجج هو الإبطاء والإرجاء واستمرار الامر الواقع، كما انها تعلم من تجربتها الخاصة ان بناء الديمقراطية هو عملية داخلية سياسية طويلة تتشكل تاريخيا وليس وفق جدول زمني مفروض من الخارج.

بل تعلم الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ذلك، فوفقا لدراسة اعدتها مؤسسة كارنجي لبحاث السلام فإن من بين النظم الثماني عشرة التي تغيرت على وقع القوة العسكرية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، خمسة منها فقط هي التي انجزت ديمقراطية يعتد بها وتمسكة نسبيا الا وهي المانيا وإيطاليا واليابان، والتي توفرت فيها شروط مفتقدة في كثير من دول العالم التي تريد الولايات المتحدة ديمقرتها، بالإضافة إلى بنما وجرينادا اللتين تطمحان إلى الاعتراف بديمقراطيتهما ().

كذلك فإن بناء الديمقراطية يتطلب وجود قادة سياسيين واحزاب قادرة على المنافسة بحرية وانتخابات مفتوحة وحررة. كما يتطلب فصلا بين السلطات، ومستوى اقل من الفساد وحماية للاقلييات وحرية التنظيم والاجتماع والتعبير وصحافة حرة وهي عمليات بطبيعتها لا تتم بين عشية وضحاها بل بحاجة للانخراط في عملية تغيير ممتدة ومعالجة لمضاعفاتها الواقعية.

وهذه الشروط السابقة عندما تكون مفتقدة فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ستتخذ طابعا انتخابيا داخليا بل وستخفض سقف الديمقراطية حتى يتواءم مع المنافسة الانتخابية ().



الإصلاح في المفهوم الديني

مفهوم الإصلاح الشامل الذي ينشده التيار الإسلامي، يدور حول معنى "الانتمية المستديمة" الذي يشمل الإنسان والدولة والمجتمع، و " " نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي يشكل فيها الإنسان مركز الدائرة وتلتف حوله دوائر كثيرة، اهمها: دائرة الحرية التي بغياها تحل بالبشر اعظم كارته، وتتجسد في حياتهم اعلى صورة من صور الفساد ! الارض؛ ذلك ان الله -سبحانه وتعالى- خلق الإنسان، ومنحه حرية المشيئة، وعندما تصادر هذه القيمة الإنسانية العظيمة فإنما تتم المصادرة على وجود الإنسان من الاساس، وتلك ابشع جريمة ترتكب على وجه الارض، باعتبار ان رسالة جميع الرسل والانبياء تهدف في الاساس إلى تحرير الإنسان من العبودية لغير خالقه سبحانه وتعالى.

وقد حسم الإسلام هذا الموضوع بان حمل الإنسان (الإرادة الحرة) : "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" ()، وقالها عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً؟" وراى ان هناك بعض الحقائق حول الحرية ينبغي الإحاطة بها ليس هناك حرية بدون قدرة، فالذي يقول إنه حر لا بد ان يملك مقومات الرفض كما يملك مقومات القبول ليس هناك مجال للحرية بالمعنى المطلق، فلا بد ان تنتظم تلك الحرية مع قيم المجتمع ومبادئه واعرافه، الحرية حق لمن يعمل وينتج ويشارك الاخرين الحياة المساواة بين الناس اجمعين في ممارسة الحقوق (). اما صور الإصلاح الشامل من المنظور الإسلامي :

1- الإصلاح التعليمي: الذي يقوم على الطريقة العلمية في اتصال التربية والتعليم بمقتضيات الحاضر والمستقبل تعليمياً لا تلقينياً، يتصل باحتياجات



المجتمع، ويشمل كل الامة- ذكورًا وإناثًا- ويتحول إلى عمل يومي مستمر، لا ينتهي بالتخرج من فصول الدراسة، بل يستمر لتأهيل النشء لإخراج طاقاتهم وقدراتهم الكامنة، وتزويدهم بكل ما من شأنه ان يغرس فيهم القدرة على رجاحة الحكم، والإعلاء من قيمة الحوار، وتثبيت معنى الاختلاف والتعدد على انه من حقائق الحياة، وان يتعلم كيف يقول "نعم" وكيف يقول " " اعتراز وكرامة، وان يعود على التفكير الإبداعي المثمر الذي يرفض التقليد، ويتأكد لديه الشعور الذاتي بالمسؤولية والعطاء والمشاركة والتعاون، وهو ممتلئ إحساسًا بالكرامة التي ارادها له خالقه عز وجل، قال تعالى في كتابه الكريم " ياايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به الارحام" ().

ب -الإصلاح الاقتصادي: الذي يتجه نحو العدل الكامل في توزيع الثروة والدخول باتباع سياسات عملية صحيحة لبناء نهضة شاملة، تكون الركيزة الاساسية فيها تنمية القدرات، وتهيئة مناخ التشغيل الكامل، وتوفير فرص عمل جيدة، وتأمين اجتماعي فعال، وقد اثبتت كثير من تجارب الإصلاح الاقتصادي الحديثة -خاصة في التجارب الاسيوية- ان المشروعات الصغيرة من اهم ادوات توفير فرص العمل،وقد انطلق الاسلام في نظريته للمساواة من ان اسلم هو العلاقة الاصلية بين الناس، وعلى هذا الاساس بين الاسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم مع بعض وفيما بينهم وبين غيرهم من مواضيعهم او من الامم المختلة () كل هذا يتطلب قيام روح اجتماعية جديدة تتعاون فيها حكومة نشطة ذات قدرات فعالة مع قطاع خاص واهلي يتمتع بالحيوية والإحساس الوافر بالمسؤولية الاجتماعية ومؤسسات مدنية قوية تمثل مختلف فئات الشعب من برلمان ونقابات وصحافة وجمعيات اهلية واجهزة



رقابة شعبية، وإصلاح الجهاز الإداري إصلاحًا كاملاً وتحديثه وتطويره على ارفع مستوى من مستويات الاداء الإداري الفعال، واعتقد ان مجتمعاتنا تملك من الطاقات والقدرات في علم الإدارة ما يكفل تحقيق كل ذلك على نحو صحيح تمامًا فالى جانب المساواة فقد كانت مبادئ العدل والقسط والانصاف من المبادئ الجوهرية التي اكدها الاسلام، وجاءت بها آيات القران الكريم وان الله يامر بالعدل والاحسان().

ج - الإصلاح السياسي: ليس للتيار الإسلامي اي تصور لتنفيذ الإصلاح السياسي صندوق الانتخاب، وليس من وسيلة اخرى على الإطلاق لتحقيق هذا الإصلاح المنشود إلا الديمقراطية الإنسانية من خلال:

اولا - المواطنة في الدولة المدنية المنشودة هي اساس الوجود في المجتمع داخل إطار ديمقراطي، وكل من رضي بهذا الإطار يكون على قدم المساواة مع الاخرين بكل اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، والجماهير هي الحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، مع التأكيد على وضع كل الضمانات التي تحفظ التحييد والنزاهة، حتى يتحول شرف الصوت الانتخابي للفرد إلى جزء لا يتجزأ من شرفه الشخصي، وذلك بفضل ما يحمله الاسلام من منظور انساني للوحدة الانسانية والمساواة في الحقوق والواجبات والذي تشير اليه الآية الكريمة " ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم()".

ثانيا - النظام الديمقراطي النيابي -من برلمان واحزاب وتعددية كاملة- هو اكثر الصيغ فعالية لحماية الحرية، والحفاظ على قوة المجتمع، ومنع الاستئثار بالسلطة الذي يكاد يكون عيبًا إنسانيًا لا يخلو منه بشر؛ لذا فإنه يتحتم على نحو



صارم وضع القوانين والدساتير وادوات المراقبة والمساءلة التي تحدّ من الاتار البشعة لهذا العيب على الشعوب والاطوان.

ثالثا - إعلاء شأن الامة على شأن الدولة، فالدولة الديناصور - وصفها "توماس هويز" - اصبحت احد اسوا العيوب في حضارة إنسان القرن الحادي والعشرين؛ الامر الذي يستوجب تقوية الاحزاب والنقابات والجمعيات الاهلية، وكل ما من شأنه ان يجعل دور الامة فاعلا ومؤثرا ومانعا من (توحش) الدولة.

رابعا - المساواة السياسية والقانونية الكاملة بين كل فئات المجتمع وطوائفه، ووضع كل الضمانات لحماية هذه المساواة من اي انحراف سياسي او مذهبي، لان العدل نظام الله وشرعه والناس عباده وخلقه يستون ابيضهم واسودهم وذكرهم وانتاهم مسلمهم وغير مسلمهم، اما عدله وحكمته ()

د - المرأة والإصلاح الشامل :

ان الاصل في التكاليف الإسلامية هو العموم، فليس هناك إسلام للرجل وإسلام للمرأة، والمجتمع السوي الصحيح يتحرك افراده في طهر وتلقائية دون حرج او عقد او توتر في اتصال افراده بعضهم ببعض. قال تعالى في كتابه الكريم " ياايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين " () .

كما ان المرأة تكوين عقلي وروحي، ونفسي وجسدي، والإسلام يحضها على ان تقدم نفسها للمجتمع بعقلها وفكرها وروحها بكل ما تملك من قدرات وإمكانات، اما جسدها فلا يهم المجتمع في شيء وليس مطروحا للاهتمام، ولا يجب ان يكون كذلك، وهذه احد الوجوه الارتقاء بالمرأة والإعلاء من شأنها ككيان إنساني الإسلام هو الدين الذي قدم شهادة ميلاد (المرأة الإنسان) التي تتمتع بكافة الحقوق التي تحفظ لها الكرامة الكاملة.



حجاب المرأة المسلمة هو في حقيقته هوية وانتماء قبل ان يكون شكلا وغطاء، وهناك عدة نقاط متفرقة من المهم للغاية طرحها: نقاط هامة ():

اولا: الخطاب الإصلاحى الإسلامى خطاب بشري، وليس خطابا مقدسا؛ وإنما هو اجتهاد بشري في فهم نصوص الإسلام الوطنية، مهما كانت مساحة الاختلاف.

ثانيا: ميدان (صناعة الإنسان) وصياغته الصياغة الربانية السليمة هو اهم ميدان الحرك. نحو الإصلاح.

ثالثا: هدف الحكم في رؤية التيار الإسلامى هو سعادة المحكومين، وتحقيق السلام والاستقرار في الداخل، والعزة والاحترام في الخارج، والحاكم وكيل الامة، وليس له عليها سيادة، بل هي سيده، وهو خادمها. حيث ياتي مبدا الشورى، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ليؤكد، الى جانب المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، والحكم بالعدل والقسط والانصاف فضلا عن التكامل الاجتماعى بين جميع المسلمين باعتبارهم اخوة () .

رابعا: الحضارة الإنسانية في رؤية الإسلاميين يجب ان تسير في حماية امرين اساسيين: الد السليمة، والاخلاق القويمة. السياسة السليمة التي تقوم على الحرية والعدل والمساواة بين البشر، فكلهم لادم، وادم من تراب كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم. والاخلاق القويمة تعتمد على وضع حاجات الإنسان على اساس سليم، وتهذيب اختياراته ورغباته، وعدم الإلحاح عليه بالالة الإعلانية الساحقة؛ كي يستبد بالافتناء والاستهلاك الذي لا يتوقف عند حد، ويدفع به إلى ما لا تحمد عليه عقباه.

المشكلة الامريكية لدى المسلمين هي في التأييد المطلق لاسرائيل فلسطين، بحيث تداخلت صورة امريكا واسرائيل في مواقع الرؤية العربية



والإسلامية، وزاد على ذلك احتلال للعراق الذي يخالف كل الشرائع والقوانين والاعراف الدولية، وما صاحب ذلك من اقوال عن حروب دينية تخلو من اي فهم حضاري محترم لما استقر عليه التاريخ من ارتقاء بالتدافع الإنساني المتمر، نحو إقامة حضارة إنسانية مزدهرة بالعطاء والحب والتعاون. ان ما يسمى بالإرهاب في القاموس الامريكي ليس دقيقا بما يمثله معنى الإرهاب، بل للاسف هو ما يمثل كل خط سياسي يصطدم بالسياسة الامريكية والصهيونية، فهو مسالة سياسية في حركة السياسة الامريكية اكثر مما هو حركة عنف ضد الامريكيين كشعب و افراد.

رفض الكيفية التي يطرح بها التغيير

ان ما هو مرفوض ليس التغيير في مضمونه المقترح من الخارج بل الكيفية التي يطرح بها نفسه والطريقة التي يمكن ان ينفذ بها والشروط التي تصاحب إقراره. فالتعاون والتفاهم والتشاور حول مضمون التغيير هو المدخل الحقيقي إلى تنفيذه وليس القوة والقسر والإكراه. من الكتاب العرب الذين وضعوا مسالة اعادة تنظيم السلطة في دعواهم الاصلاحية منذ القرن الماضي، لم يكونوا ينطلقون، كما هو في الشأن الاوربي الذين تامروا بافكارهم، من مجتمع تحولت اوضاعه بفعل تطور قواه الخاصة، فافتضى الوضع تحويل مؤسساته الى اي اعادة ضبط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وانما التحويل الذي بدأت تخضع له الاقطار العربية جاء اساسا، من التدخل الخارجي وادخال البلاد العربية في الاقتصاد الراسمالي العالمي ()، اما في ما يتعلق بتأكيد الاستقلالية العربية عبر الرفض فهو بحاجة إلى إعادة نظر أيضا، خاصة حول حدود الاستقلالية في الوقت الراهن ().



فقد عصف عصر العولمة بعدد من مقومات السيادة والاستقلال وخلق حالة تداخل كونية في الامن والمصالح السياسية والاستراتيجية، ولا بد ان نعي حدود الاستقلالية في الوقت الراهن وطبيعتها في اللحظة الحالية وما إذا كان مجرد الرفض هو تأكيد هذه الاستقلالية ام ان الرفض ليس كافيا بل لا بد وان يكون مصحوبا بإجراءات عملية تؤكد قدرتنا على التغيير وعلى إدارة عملية الديمقراطية والحدثة وقد يكون تردي اداء النظام السياسي من مجال الامن والتنمية مثلا ومن ثم الوصول الى مازق سياسي stalemate سببا للانتقال الى نظام حكم ديمقراطي باعتباره الخيار المتاح لجميع القوى الفاعلة ().

اما التعلل بخصوصية الاوضاع الثقافية والحضارية فهي حجة ليست في صالحنا إجمالاً. تعني هذه الخصوصية الإبقاء على تردي اوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتدني كافة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية إن الخصوصية تعني في المقام الاول البحث عن حلول مبتكرة لمشكلاتنا من واقع ثقافتنا وعقولنا () ورفض النماذج الجاهزة لحلول هذه المشكلات التي تولدت في بيئات ثقافية اخرى لانها لا تلائم واقعنا ولكنها اي الخصوصية لا تعني حصانة اوضاعنا ضد التغيير والإصلاح خاصة عندما تكون افكار هذا التغيير وهذا الإصلاح هي افكار عربية متراكمة منذ نحو قرنين.

في ما يتعلق بالحجة القائلة باننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح بافضل مما يعرفه غيرنا لماذا إذن نتعثر محاولات الإصلاح، ولماذا تبدو خطوات الإصلاح ثقيلة باكثر مما ينبغي، بل ولماذا يتم تفريغ بعض الخطوات الإصلاحية من مضمونها قبل ان تولد، ما هي القوى الخفية والعلنية التي لها مصلحة مباشرة في ذلك رغم ضرورة الإصلاح والتغيير والحال ان الخطاب



العربي الرسمي حول التغيير هو خطاب تبريري، ينطوي صراحة وضمنا على الإرجاء والتجاهل والالتفاف حول المطالبة بالإصلاح، وهو ما فهمه الجميع في الداخل والخارج. وذلك يقتضي خطابا جديدا حديثا حول الإصلاح والتغيير يقطع الصلة بالممارسات الخطابية والبلاغية العربية، خطاب يتميز بالاصالة والجدة والجدية والصدق في التعامل مع مطلب الإصلاح كضرورة عربية وقومية وقطرية في ن واحد، وذلك يقتضي الاعتراف الصريح بالحاجة إلى الإصلاح وصياغة اجندة واضحة لمسالك هذا الإصلاح ودروبه السياسية والقانونية والاقتصادية وبلورة جدول زمني للتنفيذ يكتسب المصادقية الداخلية والدولية اخذا في الاعتبار الظروف والملائمات السياسية والحاجات والعقبات الممكنة بشرط الا يكون ذلك مرة اخرى تبريريا ().

وهذه المبادرة الامريكية كما تعفي اسرائيل من المسؤولية عن تدهور الاوضاع في المنطقة فهي ايضا تستتبعها من جدول الاصلاح وتبقي عليها كما هي كما لو كانت تمثل النموذج الكامل غير المنقوص. وفوق ذلك فإن المشروع لا يذكر القضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد ويدفع بهذه القضية الى مجاهل النسيان ويبرئ القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة من شبهة التقصير في مواجهة استحقاقات التسوية والانحياز المطلق لاسرائيل وينظر الى الجدار العنصري الذي تقيمه اسرائيل بهدف ضم اكبر مساحة ممكنة من اراضي الفلسطينيين كما لو كان امرا مشروعاً.

إذا كان صحيحا ان إنجاز تسوية للصراع العربي الاسرائيلي قد لا يفتح الابواب كلية امام رياح التغيير في الشرق الاوسط، فإنه من المؤكد ان تجاؤ التسوية سيجعل من الإصلاح مشكلة اخرى بدلا من ان يكون حلا لمشكلات



قائمة، يضاف الى ذلك امران يتعلقان بهذه الخلفية المضمرة التي تكمن وراء مشروع الشرق الاوسط الكبير ويضعان علامات استفهام كبرى حوله ().

اولا ان المشروع في ما يبدو يرتبط الى حد كبير باخطاء السياسة الخارجية الامريكية () والادعاء بتغيير العالم واقليم الشرق الاوسط الكبير الذي يمتد من المغرب غربا حتى باكستان وافغانستان شرقا.

ثانيا فهو تأكيد الدور الوظيفي للشرق الاوسط في إطار العولمة، اي تامين مسارات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر تغيير النظم السياسية وارساء الديمقراطية، وهيكله الاقتصادية وتغيير القيم الثقافية التي تمثل مصادر مقاومة محتملة لمشروع العولمة الامريكي باعتباره مشروعاً كونياً لا راداً (). ولا شك ان هذه المنطلقات الظاهرة والمضمرة لمبادرات الإصلاح الامريكية او الامريكية الاوروبية من شان اظهارها وتحليلها تعيين الطريق الذي ينبغي ان يسلكه العرب وابتكار نموذج التغيير الخاص بهم والذي يعبر عن امانهم وتطلعاتهم، خاصة وان الخطاب الامريكي حول الديمقراطية في العالم الاسلامي والعربي والعالم عامة، يفتقد الى المصادقية، ذلك ان التجليات العملية للسياسة الخارجية الامريكية قد حفلت بتناقضات ظاهرة ومضمرة فهي التي وقفت وساندت اكثر الديكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية وحشية واستبدادا، كما انها ساهمت عن طريق مخابراتها واجهزتها المختلفة في اسقاط العديد من النظم والرؤساء المنتخبين ديمقراطيا، وكان المعيار الامريكي للتدخل هنا وهناك هو المصلحة الامريكية والولاء للولايات المتحدة وليس مصالح شعوب هذه الدول ().

والوعي العربي يخترن في ذاكرته ذلك الرصيد الامريكي فالشعوب لا تنسى ولكنها قد تغفر للذين اخطاوا في حقها، ذلك لا يقلل من الضرورة الحيوية



لاستيعاب الخبرة التاريخية خاصة خبرة الامبراطورية العثمانية في مواجهة الاصلاحات التي فرضها الغرب، حيث بدأت هذه الاصلاحات تدريجية متدرعة تارة بحقوق الاقليات الدينية في الامبراطورية واخرى بحرية التجارة والباب المفتوح وانتهى الامر بتفكيك الامبراطورية واضعافها وتقسيم ولاياتها بين القوى الغربية الكبرى نذاك.. صحيح ان العرب حاليا لا يمثلون امبراطورية او دولة واحدة موحدة ولكن الاخطار التي يمكن ان تترتب على تكرار وتوالي هذه الضغوط السياسية والعسكرية قد تستهدف تعميق الانقسامات المذهبية والطائفية والجغرافية وانفلات النزعات العرقية والقبلية ().

ففي يوم ايلول سبتمبر عام ، وقف ارستيد برياند، رئيس وزراء فرنسا، في عصابة الامم في جنيف، ووجه دعوة حارة الى تحقيق وحدة اوربا في اطار (الولايات الاوربية المتحدة)، والتي قال ان وجودها في منطقة متقاربة يحتم عليها التوحد (). ولكن عام بالذات كان يرمز الى مرور عقد واحد من الزمن فقط على تطاحن الامم الاوربية في الحرب العالمية الاولى، وهو يقع ايضا قبل عقد واحد في عودتها الى التطاحن في الحرب العالمية الثانية. كما انه يقع قبل ثلاثة عقود طويلة من شروعها في اول مشروع اوربي مشترك للحديد والصلب عام ، حيث بدأت اولى خطوات الوحدة الاوربية ().

ان الفكر النقدي والاصلاحي العربي قد سبق بكثير المقترحات الامريكية المضمنة في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمعدة سلفا للمنطقة.. لقد ترك هذا الفكر الاصلاحي والنقدي ميراثا فكريا متميزا حول حال الامة ومستقبلها واحتياجاتها النهضوية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساهم في بلورته كافة المتقنين من كل الوان الطيف السياسي والفكري ومن



مختلف التيارات التي جاهدت عبر موجات متتالية من النقد الذاتي والموضوعي للمجتمعات والنظم العربية ورسمت مجتمعة خطوط الإصلاح ومعالمه ومضمونه ومبادئه.

إن تكاثر المبادرات الامريكية وغيرها في هذه الاونة ينبغي ان يعيد الاعتبار لمساهمات المتقنين والمفكرين العرب لانهم كانوا اسبق في تأكيد الحاجة للإصلاح والتغيير وتعيين حدودهما على كافة الاصعدة القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية وربما ن الاوان لكي تستلهم السياسات العربية ذلك الرصيد الحقيقي الذي يمثل ويكرس دور متقفي هذه الامة في نهضتها وهو على اي حال دور ليس جديدا لا في السياسة ولا في الثقافة العربية بل هو قائم منذ نحو قرنين او ما يفوق ذلك ().

الإصلاحات والمجتمع المدني والسياسي

حذر تقرير التنمية البشرية العربية لعام من ان ازمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث اصبح اي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نهضة إنسانية في المنطقة يستلزم ان يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية . ويضيف التقرير ان الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته، وربما لم يعد ممكنا من الاساس بسبب احتياج الإصلاح الجزئي الفعال لبيئة مجتمعية حاضنة، وان الإصلاح المجتمعي الشامل في البلدان العربية لم يعد يحتمل الإبطاء او التباطؤ . ويستعرض التقرير ابرز المبادرات في هذا المجال، ومنها "بيان مسيرة التطور والتحديث" الصادر عن القمة العربية المنعقدة في مايو ويدعو البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية ()، كما يدعو البيان إلى تعميق اسس الديمقراطية



والشورى، وتوسيع المشاركة السياسية في إطار سيادة القانون، وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء. كما يشير التقرير إلى إعلان صنعاء ووثيقة الإسكندرية.

لقد قام الفكر السياسي والقانوني الجديد في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة. وينتظر التقرير إلى مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية على النحو التالي: يتطلب قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح إصلاحا متكاملًا لنسق الحكم في ثلاثة نطاقات مترابطة: الإصلاح الداخلي، ويشترط إصلاحا مؤسسيا للدولة وللمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة، كما يتطلب تصحيحا لمسار التنمية وإصلاحا سياسيا يشمل على إصلاح الممارسات، والإصلاح القانوني، وإصلاح البنية السياسية. أما الإصلاح على المستوى الإقليمي فيعني الانتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر القائم حاليا إلى تنويعه من ترتيبات الحكم الإقليمي المتجهة نحو التكامل ().

كانت التنظيمات الاقتصادية، أي كل ما يتعلق بتحديد علاقات العمل والإنتاج في مستواها المعاش، التجارة والصناعة والحرفة والزراعة، تمثل شانا خاصا ثم أصبحت تتضمن مستوى سياسيا عندما فرضت الحاجة الحضارية تدخل الدولة في هذه الحياة الاقتصادية. فالسياسة العامة التي تنتهجها الدولة ؛ معالجة المشاكل المختلفة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية المترابطة ومتكاملة (). ومن هنا نشأ علم اقتصادي جديد أطلق عليه اسم الاقتصاد السياسي. والسبب في ذلك أنه لم يعد من الممكن ترك تنظيم الحياة الإنتاجية في المجتمعات التي زادت تعقيدا لقانون أو منطق



التضامن العفوي والاخلاق العامة الاحسانية او الانانية، واصبح تنظيم الاقتصاد العقلاني يحتاج الى رؤية عامة، سياسية، وطنية. وبالمقابل يمكن المجتمع المدني ان يكون مصدرا لقيم المحافظة والرجعية مثلما يمكن ان يكون مصدرا لقيم الحرية والتقدم. ان ما يميز التنظيمات المدنية عن السياسية عنصران ().

. التنظيمات السياسية مركزية، اي تختص بتكوين السلطة المركزية وحمائها بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامات الجزئية، اي انها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية في تنظيمها المباشر. . ان التنظيمات السياسية رسمية تبنى فيها العلاقات على اساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعي، في حين ان التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير مرسمة، رهينة بصورة اكبر لتبدل ميزان القوى او العادة او الاخلاق او المصلحة. وهذا لايعني ان التنظيمات المدنية لا تقوم بالقسر والضبط الدقيق لسلوك الافراد، ولكن طريقة تكوين السلطة الداخلية فيها وممارستها مختلفة عن الشأن السياسي. فهي بعكس ما الدولة وتكوين السلطة المركزية، لا تخضع المؤسسات التي تعبر عنها لقواعد واحدة مقننة من قبل السلطة المركزية ولا تنطبق على الجميع او لا تنطبق بالضرورة داخل المؤسسة المدنية بالدرجة نفسها ().

على هذا الاساس تعتبر مدنية كل التنظيمات الاقتصادية او الثقافية او الدينية التي تغطي ساحة النشاط الحر، غير المنظم بنظام واحد وعام من قبل السلطة، والذي يسمح لهذا النشاط بالنمو والتنافس والتجدد والابداع. ولا تعني الحرية هنا ان الفرد لاسلطة عليه غير نفسه، ولكنه يشير الى نمط مختلف من السلطة وطريقة ممارستها وادوات العقوبة والجزاء التي ترتبط بها بالمقاربة مع النمط السياسي للسلطة. وكذلك لايعني عدم تطبيق قانون عام ان التنظيمات المدنية



لاتخضع لقواعد وقوانين خاصة، ولكنها ليست شكلية ومرسمة كقوانين الدولة ().

لكن في جميع ذلك يتميز نشاط السلطة في التنظيمات المدنية بأنه أكثر مرونة وتعددية، ويرتبط بعوامل عدة متبدلة، مثل الظروف التي تمارس فيها والتفكيرات الشخصية للقادة وقوة العلاقات الشخصية وجاذبية المصالح المادية، انها تنظيمات شديدة المرونة وقابلة للتأقلم بشكل افضل مع الظروف والاضاع المتبدلة في الزمان المكان، وبذلك لايمكن الاستغناء عنها، في حين يشكل الثبات والتجريد والعمومية وعدم التمييز في التطبيق شرطا تعريفيا من شروط السلطة السياسي ().

فهدف السياسة كما قلنا ومبرر وجودها هو ان تساعد المجتمع المدني على تجاوز تشتته وتناقضاته، لا انكار قيمه وتنظيماته او فرض نماذج وانماط جاهزة عليه لايعرف اين يقيما او يجد لها المكان والمجال بين بناء القائمة، ان ادخال انماط جديدة في مجتمع ما يتوقف على النجاح في معالجة البنى القائمة وافساح المجال او خلق شروط نمو هذه الانماط، وفي مقدمتها انماط السياسة الحديثة ().

لكن المهم في كل ذلك هو ادراك حقيقة اساسية وجوهريه هي ان الدولة والمجتمع المدني ليسا امرين مستقلين واحدهما عن الاخر، ولكنهما مترابطان . ان لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي . بل ان المجتمع المدني هو جزء من السياسة بمعناها الواسع والعميق، اي ان من غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني في الوطن العربي وتأثير العوامل والخارجية فيه من دون فهم تطور الدولة الحديثة وعلاقتها بالمجتمع. فالمجتمع المدني كالسياسة علاقة تركزها سلطة معنوية او سياسية تضبط سلوك الافراد



والجماعات، فالحق في تقرير المصير هو فعليا الحق المشترك في تقرير المصير ().

الإصلاح والتغيير في الوطن العربي

من المستحيل تفسير الاوضاع السياسية في العالم العربي، بل والإسلامي كله، بمعزل عن العوامل الخارجية. ومدى مشروعية تدخل الغرب في التطور السياسي الداخلي للبلاد العربية. البعد التاريخي مهم جدا. فلو بدأنا من منتصف القرن التاسع عشر مثلا، اي من ذروة انحدار الدولة العثمانية يستحيل تفسير التطورات التي حدثت في العالم العربي والإسلامي بانفصال عن العالم الاوربي وعن التدخلات الخارجية. التي تفسر كل شيء في العالم الثالث بالاقتصاد وبالمصالح الاقتصادية الغربية، وفضل التاويل هو السياسي للوقائع. إن السياسة والتدخل الاستعماري اوجد كيانات الدول العربية الحديثة كالعراق وسوريا ولبنان والاردن وسواها ().

هذا التعامل الخلاق قد يتأتى عبر إعادة الاعتبار لكل من طرفي هذه المعادلة اي تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والبدء في الإصلاح والتغيير، اي ان هاتين المعضلتين تحظيان بذات الاولوية في جدول الاعمال العربي وتترافقان زمنيا اي لا تتقدم إحداهما على الاخرى، وإذا ما تقدمت فينبغي الا يكون ذلك على حساب الثانية، اي باختصار تؤكد قدرتها على إحداث قطيعة بمعنى من المعاني، مع خبرة الماضي المتراكمة والجامدة التي افضت إلى الموقف الراهن.

وذلك لا يعني بالضرورة تقليص مكانة القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بل يعني بلورة صياغة نظرية ومنهجية مضمونها ان الإصلاح والتغيير ينبغي ان يعزز ويدعم تصدّر القضية الفلسطينية والتسوية



جدول الاعمال العربي، وان تخلق ديناميكية التغيير والإصلاح شروطا إقليمية وعربية ودولية تفضي في نهاية التحليل إلى تعزيز قدرة العرب الجماعية الدبلوماسية والتفاوضية على تمرير الحل الممكن وياقل الخسائر الممكنة في السياق الحالي. ولاشك ان إعادة تأسيس هذه المعادلة على هذا النحو تبدو اكثر جدة وجدية من تلك الحجج التقليدية مثل "رفض التغيير الوافد من الخارج" او "عدم ملاءمة التوقيت"، ذلك ان الولايات المتحدة اول من يعرف حقيقة هذه الحجج ووظيفتها في الماضي والحاضر، فهي تعرف ان جوهر هذه الحجج هو الإبطاء والإرجاء واستمرار الامر الواقع، كما انها تعلم من تجربتها الخاصة ان بناء الديمقراطية هو عملية داخلية سياسية طويلة تتشكل تاريخيا وليس وفق جدول زمني مفروض من الخارج.

بل تعلم الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ذلك، فوفقا لدراسة اعدتها مؤسسة كارنجي لبحاث السلام فإن من بين النظم الثماني عشرة التي تغيرت على وقع القوة العسكرية الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية، خمسة منها فقط هي التي انجزت ديمقراطية يعتد بها و متماسكة نسبيا الا وهي المانيا وإيطاليا واليابان، والتي توفرت فيها شروط ممتدة في كثير من دول العالم التي تريد الولايات المتحدة ديمقراطيتها، بالإضافة إلى بنما وغرينادا اللتين تطمحان إلى الاعتراف بديمقراطيهما ().

كذلك فإن بناء الديمقراطية يتطلب وجود قادة سياسيين واحزاب قادرة على المنافسة بحرية وانتخابات مفتوحة وحررة. كما يتطلب فصلا بين السلطات، ومستوى اقل من الفساد وحماية للأقليات وحرية التنظيم والاجتماع والتعبير وصحافة حرة وهي عمليات بطبيعتها لا تتم بين عشية وضحاها بل بحاجة للانخراط في عملية تغيير ممتدة ومعالجة لمضاعفاتها الواقعية.



وهذه الشروط السابقة عندما تكون مفقودة فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ستتخذ طابعا انتخابيا داخليا بل وستخضع سقف الديمقراطية حتى يتواءم مع المنافسة الانتخابية. حينما تناثرت بقايا غبار معارك الحرب العالمية الاولى لم يتبق في سمع شعوب الشرق الاوسط بالذات غير همسات خافتة من حرب عدال . مساواة ولم يكن من سمع بالديمقراطية بمفهومها المعاصر الا من بعض من شاهد اوربا وعرف شيئا عن ذلك النمط من الاصلاح السياسي في العشرينات من القرن الماضي، ولكن بمرور الزمن وتغلغل الاحتلال رويدا رويدا في صفوف المجتمع اخذت كلمة الديمقراطية تعني التطور الاجتماعي اولا ومن ثم اخذت طريقها الى المظهر العام السياسي؛ العامر شكلية و الناقص اهلية؛ فالبلاط والحكومة والبرلمان لم تؤسس وفق معايير سياسية تتمكن من النفاذ الى المجتمع وتصبح جزءا من تكويناته وسلوكياته المنطوية؛ وانما اراد بها المحتل ان تكون صورة مصغرة تنظر اليها عصابة الامم على انها انجاز متكامل يستحق ان يمنح الدول العربية بالعراق ، بموجبه مقعدا في مجلسه الدولي ().

ان الدور الخارجي في التأثير على الاوضاع الداخلية هو احد حقائق السياسة في المنطقة العربية. والدلائل على ذلك كثيرة، سواء منها ما يتعلق بالتاريخ الحديث او بالاوضاع الراهنة. ولا يتعلق بهذا المعطى بل باشكال التدخل ووظائفه. ان للضغط الخارجي على النخب الحاكمة فعالية لان هذه الاخيرة تمتلك شعورا بانها تستمد شرعيتها من رضا الخارج عنها، مما يضعه امام مسؤولية كبيرة. والتدخل المفيد والمطلوب ليس عسكريا ولا ماليا بل هو معنوي، يختص بتوفير فسحة من الحريات وبتقليص الميل القومي للانظمة



والدور الاوروبي في دعم الثورة العربية الكبرى معروف: "الشريف حسين" وجه الاترك. كما دعم الاوروبيون مشروع إنشاء الدولة السعودية.

لا يمكن فصل الاحداث الكبرى المتعلقة بالتطورات السياسية في البلاد العربية عن العنصر الاستعماري: فقد اتت بريطانيا والقوى الاوروبية بمشروع تقسيم فلسطين واقامت إسرائيل وسط العالم العربي. اكثر من ذلك، وضعت بريطانيا فكرة الجامعة العربية. اما الإدعاءات الاخرى عن توجهات قومية عربية في تفسير نشوء الجامعة فيجب ابقاؤها في حجمها الحقيقي. لقد ارادت بريطانيا تحقيق نوع من الموازنة مع خلق إسرائيل في فلسطين، فاعطت وعد بلفور تم تبنى تشرشل من بعد مشروع الجامعة العربية وذلك لا يمكن فصل التطورات الداخلية في البلاد العربية عن تاثيرات النفوذ الاستعماري من جهة، والنفوذ الغربي عموما من جهة ثانية. وكما قال الشاعر الرصافي:

علم ودستور ومجلس ام كل عن المعنى الصحيح محرف
اسماء ليس لنا سوى الفاظها اما معانيها فليست تعرف

وهكذا كانت صورة الديمقراطية امام المجتمع العراقي. ومع ذلك فقد رضي الشعب بـ مظهرا؛ تم اخذ الوطنيين يطورون موقفهم منها لوضعها على قاعدة التطبيق العملي؛ فماكادت العشرينات من القرن الماضي تاذن بالانصراف حتى اخذت صيغ الديمقراطية السياسية تتغلغل في مفاهيم الطبقة المتقفة عن طريق الاحزاب السياسية والجمعيات و البرلمان والصحافة.. الخ تم اخذت تنمو وتتسط في اوساط اخرى كالمدراس الثانوية والكليات والنقابات العمالية والجمعيات الثقافية والاجتماعية وهكذا اصبحت تنهيا لاخذ موقعها التدريجي في الاسرة و القرية والمدينة ().



وقد عمل الساسة الوطنيون بكل طاقاتهم لترسيخ قواعدها وتفكيك ما يحول دون استقرارها لتكون نمطا من التقاليد المتداولة سياسيا ؛ وما هي الا سنوات قليلة جدا حتى جاء الانقلاب العسكري الاول عام ليقوض الاسس وليبدل المفاهيم التي كانت في بدايتها التدريجية الايجابية الاولى التي لو فيض لها النمو والازدهار بشكل طبيعي خارج دائرة العنف والانقلابات والتقاتل على السلطو بصيغ غير مشروعة ولا ديمقراطية، لتجنبنا كثيرا من الكوارث والمصائب التي مرت، ولمنع هذا التدهور والتراجع الى الخلف الذي لايستاھله وعي الطبقة المتقفة العراقية في الداخل او المنتشرة اليوم في بقاع الارض والتي تسهم في رقد الحياة الانسانية. تعطي صورة مصغرة واقعية عن خلفية ما عرف سابقا وما اصبح عليه الوضع الحالي.

مع تتابع الانفجارات السياسية والامنية في المنطة ، ومع الدخول الامريكي والبريطاني الكبير عسكريا وسياسيا وإعلاميا على هذا الجزء من العالم، اصبحت الدراسات التي تصدرها مراكز الابحاث الغربية والدوريات والمطبوعات غزيرة ومتنوعة. هذه الدراسات متفاوتة في موضوعيتها او في درجة تلوينها الإيديولوجي، ولكن كثرتها وتتابعها تدل على ان لدى الغرب القدرة على الحركة والدينامية ونقد الذات، وعدم الجمود عند الاساليب او عبادة الاسلوب، ليس من اجل ان البحث عن الحقيقة فضيلة وحسب، بل لان الحقيقة هي التي تجدي السياسي والدول الغربية، اي ان الفائدة العملية الصرفة هي التي تقود عملية البحث عن القراءة الصحيحة، او محاولة الوصول الى هذه القراءة.

إن عصر الهيمنة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط قد انتهى وبدأت مرحلة جديدة. ويعتقد ان تشكيل المرحلة الجديدة سيعتمد على عناصر جديدة ومتعددة للتاثير على منطقة الشرق الاوسط، الامر الذي يعني ان على الولايات



المتحدة ان تعتمد على الدبلوماسية وليس على اليد العسكرية للمحافظة على . وفي استعراض تاريخ المنطقة السياسي وعلاقة المنطقة بالغرب نستذكر انهيار الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الاولى، ثم مرحلة الاستعمارين الفرنسي والانكليزي الى لحظة انتهاء الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من صعود الوعي القومي والمرحلة السياسية القومية في المنطقة العربية بكل احلامها وعنفوانها، ثم مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ثم مرحلة حرب وما بعدها، وإدراك الغرب، والراي العام فيه، لمدى اهمية المنطقة من منظور الامن الاقتصادي باعتبار النفط هو دم الحياة المعاصرة ().

ان انعقاد القمة العربية في تونس، في ظروف بالغة الدقة والحساسية، وكانت انظار المواطنين العرب في كافة الاقطار العربية، إلى هذه القمة التاريخية، مؤملين ان تتمكن من التوافق مع تطلعاتهم المشروعة نحو الديمقراطية والإصلاح والتغيير واحتواء الضغوط الوافدة من الخارج. اما من ناحية التوقيت والظروف السياسية لاعمال هذه القمة وقراراتها المرتقبة، فإنها تتميز بمعالم واضحة ومعطيات محددة، ليس بمقدور القمة تجاوزها او تجاهلها، بل ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار، فتوقيت القمة العربية في تونس تزامن مع تسريب مبادرة الشرق الاوسط الكبير والمبادرة الاوروبية حول إصلاح الشرق الاوسط، ودمقرطة نظمه السياسية وتعديل نظمه الاقتصادية والثقافية، ويفصل توقيت عقد القمة العربية شهران عن عقد القمم الثلاث الاخرى، التي وهي قمة الاطلسي التي عقدت في اسطنبول والتي تبحث مبادرة الشرق الاوسط الكبير بمشاركة اوروبية، وقمة الدول الصناعية والقمة الاوروبية الامريكية كما ان توقيت عقد القمة العربية يفصله ايضا شهران عن



موعد تسليم السلطة للعراقيين واجراء انتخابات الرئاسة الافغانية، ولا يخفى مدلول هذه التوقيات والاحداث المتزامنة، في ما يتعلق بعقد القمة العربية، فكان المطلوب من القمة ان تتخرط في مضمون هذه التوقيات والمواعيد من زاوية قراراتها التي ستصدرها، بل وكان القمة العربية لا تعدو ان تكون موعدا كونيا للإصلاح والتغيير، على غرار هذه القمم التي تنصب اعمالها حول بند التغيير في الشرق الاوسط كبيرا كان ام صغيرا.

ومن ناحية الظروف السياسية التي انعقدت فيها القمة فثمة سيل منهمر من المبادرات والافكار حول الإصلاح ومضمونه وسبل إجرائه، فمن ناحية المبادرة الامريكية والمشروع الاوروبي ومن ناحية اخرى المشروعات العربية للإصلاح سواء تعلق الامر بإصلاح الجامعة العربية او الإصلاح الداخلي، او تعلق بالمبادرات الفردية او الثلاثية او الجماعية (). في ظل سباق المبادرات وافكار الإصلاح، وبصرف النظر عن المفاضلة بينها او التدقيق في محتواها ومضمونها، فالامر المؤكد ان هاجس الإصلاح والتطلع إليه اصبح معيارا حقيقيا لتوافق النظم والحكومات مع تطلعات مواطنيها بل معيار الشرعية والاستمرار، واصبح مطلب الإصلاح والتغيير معيارا لتقويم قرارات القمة ونجاحها في الوقت ذاته، ذلك ان خطاب ومفردات الإصلاح السياسي والتغيير اصبحت تشغل بؤرة التفكير في العالم العربي الشعبي والرسمي.

نهاية الحرب الباردة اصبح النفوذ الامريكي في دروته، وتجلي ذلك النفوذ في حرب الكويت... ثم السعي الامريكي الحثيث لعملية السلام بين اسرائيل والعرب. كل هذه المراحل اعتبرت من «الشرق الاوسط القديم». غير ان هذا الشرق الاوسط القديم بدا بالتغيير، ومن ابرز محطات تغييره قرار الرئيس بوش الابن غزو العراق، ومن ثم بروز التوتر والصراع الطائفي في



العراق وخارجه. ان سقوط نظام الشرق الاوسط القديم ن بسبب الانظمة العربية الحاكمة وتركيا الكمالية وإيران الشاه التي لم تفلح في الصمود امام احزاب الاسلام السياسي، وتعبت كثيرا في منازلة ومصارعة هذه الاحزاب الاسلامية، التي تضع البرنامج السياسي في «النواة» من مشروعها. ومما ساعد على تفشي تاثير الإسلام السياسي، هو حالة العولمة التي سهلت الحركة والتواصل بين هذه الجماعات، وايضا الانتشار الاعلامي وانحلال قبضة الدولة عن الاعلام ساعد في زيادة حالة «التسييس» لدى شعوب هذه المنطقة، مع الدفق الاعلامي والصور المتلاحقة عن الحرب في العراق ولبنان وفلسطين.

ويتوقع الخبراء ان امريكا، ورغم هذا كله، سوف تظل اللاعب الاكبر في المنطقة، لكن سوف تدخل قوى اخرى تراحمها مثل روسيا والصين والاتحاد الاوربي، وان ايران سوف تصبح إحدى القوى المؤثرة كما ان الوضع في العراق سيستمر على ترديه وسيصير مركزا للصراع يؤثر على جواره. واسعار النفط ستصعد اكثر وصولا الى سعر مائة دولار نظرا لزيادة الطلب من الهند والصين.

ان هذا يعني زيادة هائلة في المداخل للدول المنتجة للنفط وعلى راسها السعودية وإيران، وسيؤدي هذا، مع توتر المنطقة، الى سباق تسلح وانفاق عسكري عال لدول المنطقة. ان ذلك الصعود والاستمرار في زيادة الضغط الاجتماعي والسياسي، افكار مثل فكرة صراع الحضارات لصمويل هنتجتون، او نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما بدأت بمقالات نشرت في مطبوعات مثل شؤون خارجية. ربما تصبح هذه الافكار والتصورات قائدة للعهد الامريكي الجديد، مع صعود الحزب الديموقراطي، وضعف تاثير المحافظين الجدد، ولكن من الضروري التذكير بان الحرب في العراق، وبسبب



الايحاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في استثمار النصر، هي التي تقود هذا الجدل في اوساط الباحثين والمفكرين في امريكا، كما ان السجال حول تعريف وتشخيص الوضع الامريكي في العراق تحول الى مادة جدال سياسي بين الحزبين، فهذه القضية، قضية العراق، يعتبرها الديموقراطيون، قضية جمهورية من بدايتها الى ذنوها، وبالتالي فهم لا يريدون تحمل ذنوبها ومسئوليتها امام الناخب الامريكي.

ان النقاش في الغرب حول موضوع الترابط الاشتراطي، وهل يمتلك القدرة على التأثير، وهل مفعوله سلبي او ايجابي، وهل يستنفد طاقات المجتمع قبل النظام. والحقيقة ان تعقد النظم، وقدرتها على المناورة اكبر مما يتصور بكثير، فهي نفسها اول من يعتمد على امريكا واول من يحرض ضد امريكا.

ان العقلية الامريكية والاوروبية عقلية غير مركبة، تتعامل مع المسائل بمنطق بسيط، وهي بالتالي لا تفهم التعقيد والحيل الموجودة في العالم العربي والشرق. هو عالم يحتوي على علاقات وتعقيدات يصعب على الغربيين إدراكها. والذي يحصل في العراق يدل على ذلك، ويوقعهم في الدهول. فخبيرتهم لم تؤهلهم لتصوير التعقيدات الموجودة في العراق وهي نفسها موجودة في المنطقة . هناك ما يمكن اعتباره عوامل " " ، سلبية كالمراوغة وازدواج السلوك الشائع في مجتمعاتنا.

لقد اسهم الغربيون في ذلك إلى حد كبير، فهم حافظوا على هذه النظم ودعموها. فالوضع المحافظ المتخلف القائم في بلاد البترول ليس بحال مقطوع الصلة عن دعمهم لهذه الاتجاهات. فهم يريدون اخذ البترول وان تسكت المجتمعات عن ذلك، فعملوا بالتالي على حجز نموها الطبيعي. تحت دعاوى احترام الخصوصية الحضارية، يتعايش في السعودية الان المباني الهائلة



والمنشآت الحديثة والنساء المنقبات المقهورات. وبعبارة أخرى، إذا تصورنا السعودية من غير بترول لكان باب مجتمع قد انفتح ولنزعت المرأة المشكلة ان الثروة النفطية حافظت على هذا المجتمع وجمدته بهذا الشكل، واصبح بالتالي مجتمعا مشوها بكل معنى الكلمة، وهو امر لا ينفصل اطلاقا عن اثر العنصر الخارجي.

ل ان ينزلق جورج بوش في مستنقع العراق احدث تصريح قيل في البيت الابيض، يرفض ضرب المتظاهرات المصريات امام نقابة الصحفيين ويدينه، اثرا معنويا كبيرا لدى الناس. فاكثرهم عداا لامريكا اي اليساريين والناصريين، كانوا راضين.

قد عصف عصر العولمة بعدد من مقومات السيادة والاستقلال وخلق حالة تداخل كونية في الامن والمصالح السياسية والاستراتيجية، ولا بد ان نعي حدود الاستقلالية في الوقت الراهن وطبيعتها في اللحظة الحالية اما التعلل بخصوصية الازواض الثقافية والحضارية فهي حجة ليست في صالحنا إجمالاً. فهل تعني هذه الخصوصية الإبقاء على تردي اوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وتدني كافة مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية في ما يتعلق بالحجة القائلة باننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح بافضل مما يعرفه غيرنا فالسؤال هو لماذا تتعثر محاولات الإصلاح ولماذا تبدو خطوات الإصلاح ثقيلة باكثر مما ينبغي بل ولماذا يتم تفريغ بعض الخطوات الإصلاحية من مضمونها قبل ان تولد، لقد اقتحمت العولمة العالم العربي كسائر مناطق العالم وتركت تاتيها في كل مناحي الحياة ().

ان الخطاب العربي الرسمي حول التغيير هو خطاب تبريري، ينطوي صراحة وضمنا على الإرجاء والتجاهل والالتفاف حول المطالبة بالإصلاح،



وهو ما فهمه الجميع في الداخل والخارج. وذلك يقتضي خطابا جديدا حديثا حول الإصلاح والتغيير يقطع الصلة بالممارسات الخطابية والبلاغية العربية، خطاب يتميز بالاصالة والجدة والجدية والصدق في التعامل مع مطلب الإصلاح كضرورة عربية وقومية وقطرية في ان واحد، وذلك يقتضى الاعتراف الصريح بالحاجة إلى الإصلاح وصياغة اجندة واضحة لمسالك هذا الإصلاح ودروبه السياسية والقانونية والاقتصادية وبلورة جدول زمني للتنفيذ يكتسب المصدقية الداخلية والدولية اخذا في الاعتبار الظروف والملائمات السياسية والحاجات والعقبات الممكنة بشرط الا يكون ذلك مرة اخرى تبريريا.

النتائج

لم تكن مبادرة "الشراكة الاوروبية المتوسطة" التي توجهها إعلان "برشلونة" والمبادرة الاميركية المعروفة باسم الشرق الاوسط الموسع الكبير، والتي عدل اسمها في مؤتمر قمة الثماني الذي عقد في الولايات المتحدة بتاريخ / / "شراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الوسط الكبير وشمال افريقيا"، سوى الحلقة الاخيرة من سلسلة مبادرات يجعل من المنطقة نفودا حيويا للاروبيين ومن ثم للاميركان. فمن مشروع الشرق اوسطية إلى مؤتمر مدريد إلى مشروع منطقة التجارة الحرة الاميركية الاوسطية، إلى جانب المبادرات الاوروبية كالمبادرة الالمانية والدنماركية وسواها، نلاحظ تنافسا مستمرا بين الولايات المتحدة الاميركية واوروبا تجلى مطالب او مبادرات او حتى إملاءات تفرض على بلدان المنطقة انطلاقا من مصالح ورؤى واهداف الغرب وحاجات توسعه المتواصل.

وكانت الانتقادات الموجهة إلى المبادرات الإصلاحية الخارجية إن هذه المبادرات خارجية ومفروضة وغير منفق عليها مع شعوب المنطقة وحكوماتها،



وإن كان التمييز بين المبادرات الأوروبية والأميركية ضروريا هنا من خلال حرص أوروبي أوضح على تفهم قضايا المنطقة وما ينجم عنه من دور أوروبي أكثر توازنا إزاء مشكلات الصراع العربي الصهيوني والموقف من احتلال العراق مقارنة بالموقف الأميركي. إلا أن التعديلات التي أدخلها الأميركيون بعد مؤتمر قمة الثماني على مبادرتهم قد اسقطت ولو شكليا هذا الاعتراض. إذ تضمنت وثيقة " خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح "القول صراحة " نرحب بالرغبة والتزام مواصلة التحديث اللذين عبّر عنهما زعماء المنطقة" وذلك في إشارة إلى القمة العربية في تونس. وتضيف الوثيقة" ومن خلال التشاور والحوار مع زعماء وأشخاص في المنطقة، واستجابة لأولويات الإصلاح التي حددتها المنطقة، بما في ذلك تلك التي حددتها جامعة الدول العربية، طورنا خطة أولية لدعم الإصلاح". وذلك من خلال إنشاء منبر للمستقبل يضم مسؤولين ووزراء وقوى مدنية من مؤسسات الأعمال يقدم عبرها المشاركون آراءهم في الإصلاح ويعملون مع الحكومات على صعيد التنفيذ. وإذا كانت التعديلات السابقة قد اسقطت صفة الفرض والخارجية عن المبادرة الأميركية ولو شكليا، إلا أن الاعتبارات الحقيقية الكامنة وراءها ما زالت تعبر في عمقها عن رؤية ومصالح الأخر وتعكس إلى حد بعيد وجهات نظره فيما يجب أن يكون عليه مستقبل المنطقة حتى تتلاءم مع المتغيرات المرغوبة ولا تشكل عوائق في طريقها.

ولم تات المبادرات نتيجة طبيعية لتطور حاجات تلك المجتمعات. وهنا من

المفيد أن نميز بين الإصلاحات التي تملئها الضرورات والمصالح الداخلية

العربية، والتي ظهرت ولو جزئيا بصيغ توجهات أو خطط إصلاحية في هذا



البلد العربي او ذلك (سورية، السعودية، المغرب، مصر)، وبين الإصلاحات الخارجية التي تحكمها اسس مختلفة.

وإن هذه المبادرات، والاميركية منها خصوصا، لا تتوافق مع المواقف المعلنة للولايات المتحدة المعروفة بازها المتواصل لإسرائيل واحتلال العراق، الامر الذي اضعف مصداقية اميركا وهز بعنف صورتها في المنطقة على ما تبين استطلاعات الراي العام في اميركا نفسها. فالخلط المتعمد بين الإرهاب وحق الشعب في مقاومة الاحتلال والسيادة والاستقلال قد ادخل اميركا بقيادة المحافظين الجدد في تناقض جوهرى مع حركات التحرر وحقوق الشعب ومع ملايين متزايدة في العالم ممن يرون في محاولات الهيمنة الاميركية خطرا وجوديا يهدد انتماءهم الحضاري وهويتهم الثقافية. وبعد ان كانت الولايات المتحدة الاميركية حتى النصف الاول من القرن العشرين معروفة بدعمها لحركات التحرر من الاستعمار التقليدي الإنجليزي والفرنسي ورفعها للواء حقوق الإنسان في العالم، حدث تبادل درامي في الادوار الإمبراطورية بين اوروبا واميركا لتصبح اوروبا اكثر تفهما لحقوق الشعب وتترجم اميركا حركة التوسع والهيمنة بسبب تربعها على هرم القوة الاقتصادية والعسكرية في العالم. باختصار، لم تقدم الولايات المتحدة الاميركية، سواء بعلاقاتها المميزة مع الانظمة العربية المغلقة والحليفة لها، او من خلال موافقها المعلنة والمتحيزة لإسرائيل المثل او النموذج الذي يمكنها من حيازة المصداقية الضرورية لنجاح مبادراتها في المنطقة.

ونلاحظ ان الموقف العربي من المبادرات الخارجية بالتامل وعدم الوضوح خصوصا على الصعيد الرسمي العربي الذي اصبح محرجا فلا هو قادر على الرفض الصريح للمبادرات الخارجية، والاميركية منها خاصة، نظرا لان



البلدان العربية تعتبر نفسها حليفة ل واشنطن بصيغة او باخرى، ولا يستطيع القبول بالمبادرات لاسباب تخص كل دولة عربية على حدة ولاسباب عامة ومشاركة بين البلدان العربية.

التوصيات

يجب ان تكون الاصلاحات بمستوى التحديات والامنيات التي تعلقها عليها الجماهير العربية والمواطنون وحتى تتمكن من احتواء الضغوط الامريكية والاوروبية، عليها ان تعيد النظر في الخطاب الرسمي حول التغيير و في منطلقات التغيير ومبادئه ومضمونه.

رفض التغيير الوافد من الخارج وتأكيد الاستقلالية العربية في مواجهة هذا التغيير المصحوب بضغوط خارجية وخصوصية الاوضاع الثقافية والحضارية العربية، اننا نعرف طريقنا إلى الإصلاح والتغيير باكثر وبافضل مما يعرفه غيرنا، اي اولئك الغرباء عن منطقتنا.

على الصعيد العربي العام فإنه بمقدور العرب ان يعيدوا الحياة الى التكامل الاقتصادي العربي واليات العمل العربي المشترك السياسية والعسكرية وان تركز المحاولة على تلك القضايا التي تحظى بالاجماع والتوافق وان تتجنب تلك القضايا التي تثير الخلاف.

على العرب والعالم تجاوز التحديات الراهنة ليس بالقفز فوقها وإنما معالجتها بطريقة تتلاءم والاضاع العربية الراهنة وتعتمد مبدا التدرج في الاصلاح والجدية في التنفيذ والالتزام وتتمكن من احتواء الضغوط الخارجية والامريكية على نحو خاص وتأكيد قدرة الذات العربية والعقل السياسي العربي على مواجهة معضلات التطور السياسي المحلي والعالمي، بينما ان العالم



والولايات المتحدة واوروبا تطمح الى فرض شروطها ورؤاها للإصلاح في العالم العربي.

يجب التاكيد على ان نموذج التغيير والإصلاح المعد سلفا، في دوائر الخارجية والديبلوماسية الامريكية يمثل حلم المحافظين الجدد واداتهم لتأمين الهيمنة الامريكية في المستقبل، ولكنه بالتأكيد لا يمثل تطلعات المواطنين والجمهور العريض في العالم العربي، فالتغيير في العالم العربي او في غيره يرتبط بمشاركة واسعة من قبل المواطنين عبر افنية ودروب سياسية وقانونية، يحميها القانون والشرعية وتستند الى قواعد اجتماعية وثقافية راسخة ومن ثم يكتسب التغيير شرعيته في الثقافة الوطنية. اما حلم المحافظين الجدد في البيت الابيض وغيره من الدوائر باجراء التغيير وفقا للنموذج المعد سلفا فسيفتقد الى الشرعية ويحمل شبهة الرضوخ للاقوى والادعان لمطالبه، ومن ثم قد يخلق مقاومات من انواع شتى قد تفضي به الى مسالك عبثية ونتائج لا تتسم بالاستقرار.

ان رفض نموذج "الشرق الاوسط الكبير الذي تقترحه الولايات المتحدة الامريكية ينبغي ان يتاسس على الفرضيات والمنطلقات التي يستند اليها، فتمة من ناحية تقسيم العالم وفقا لهذه المبادرة لقوى تصنع التاريخ وتوجه مسيرته، وقوى اخرى ليس امامها سوى ان تسير في الخط الذي رسمته هذه القوى الكبرى، فالولايات المتحدة الامريكية كقطب احادي مهيمن ترى انها عبر شراكتها مع اوروبا قادرة على فرض ارادتها وتحديد مسار التاريخ الكوني، وهذه القوى الكبرى تواجه الارهاب وقوى الشر بينما ان الدول الاخرى في الشرق الاوسط وغيره عرضة لان تكون ادوات للارهاب وليست قادرة على مواجهته.



The European Role in the Reform in the Arab Homeland

Dr. Rawa Zeki Younis

Assistant Professor, Department of Economical And Social Studies,
Centre for Regional Studies, University of Mosul

Abstract

It is Impossible to explain developments that happened in the Arab and Islamic world separately the from the world, European and external interference. Which explains everything in the third world economy and Western economic interests, and the best interpretation of the facts is political. That politics and the interference of colonial entities created modern Arab states such as Iraq, Syria, Lebanon, Jordan and others.





المصادر والهوامش التي وردت في البحث

1. David Miller , ed. , The Blackwell Encyclopadia of political thought Oxford , uk , New york , Blackwell , 1995.

. محمد عبدالفتاح الحمراوي، الإصلاح السياسي في مصر بين مطرقة الهيمنة وضغوط الداخل بعد

احداث سبتمبر، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ' .

. د. رواء زكي يونس الطويل، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية،

مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ' ، العراق، .

. ا. د. مجذاب بدر عناد الغريزي، العولمة اسلوب للهيمنة الامبريالية وتكريس تبعية الاقتصادات النامية،

مجلة دراسات دولية، العدد ' ، جامعة بغداد، العراق، ، ص - .

. د. عبدالعليم محمد، ضرورة تبني خطاب جديد للإصلاح والتغيير، مجلة افكار، مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ' .

. د. رواء زكي يونس الطويل، ضوابط الديمقراطية وحقوق الانسان في ظل التنمية المستدامة، مجلة اداب

الرافدين، العدد / ، جامعة الموصل، العراق، ص ' - .

. ا. د. علي اومليل، تعقيب على بحث حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسة في ندوة

ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، بيروت، ' ، ص

8. Tatu Vanhanen , prospects of Democracy , A study of 172 Countvies , New york , London , Routledge , 1997 , pp.28-31.

. سعد الدين ابراهيم واخرون، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، ' ، ص .

10. J. Denis Derdyshire and Ian Derdyshire , spotlight on world political systems , An Introduction to Comparative Government , chamders Political Spotlights , Edinburgh , chambers , 1991 , p.49.

. د. عبدالعليم محمد، مصدر سابق.

. القرآن الكريم، سورة الكهف، اية .

. الحمراوي، مصدر سابق.



- . القرآن الكريم، سورة الانبياء، اية .
- . د.علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص .
- . القرآن الكريم، سورة النمل، اية .
- . القرآن الكريم، سورة الحجرات، اية ' .
- محمد شلتوت، الاسلام عقيدة وشرعية، ط (بيروت، القاهرة) دار الشروق .
- . القرآن الكريم، سورة النساء، اية .
- . الحمراوي، مصدر سابق، ص - .
- . خالد العسلي، الثرى في العرف القبلي، الثورى في مكة قبل الاسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، الثورى في الاسلام، ج ، عمان، ص' .
- . اومليل، مصدر سابق، ص .
- . د. عبد العليم محمد، مصدر سابق.
24. Waterbury , fortuitous Byproduct , lisa Anderson , ed , Transitions to Democracy , New york , Columbia University Press , 1999 , p261.
- . د.رواء زكي يونس الطويل، اتجاهات التطور التقني الالكتروني في الدول العربية والنامية، مجلة كلية العلوم الاساسية، جامعة الموصل، .
- . المعنى المضمّر في الاصلاحات هو انقسام العالم لقوى تصنع التاريخ واخرى تسير فيه كرها. وبالإضافة الى ذلك فإن المشروع الامريكى يستند الى فرضية اخرى اكثر اهمية الا وهي ان اسرائيل وعدوانيتها وعنصريتها وممارساتها الاجرامية في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لا علاقة لها بخريطة الشرق الاوسط و"مخزونه الارهابي" ومعوقات الاصلاح فيه. وينفي المشروع عن اسرائيل اية تهمّة واية مسؤولية عن تعويق عملية البناء والدمقرطة والتطور في العالم العربي.
- . د. د العليم، مصدر سابق، ص' - .



. في عهد الرئيس بوش الابن ومغامراته العسكرية في افغانستان والعراق على نحو خاص وتأسيس عدوانه على العراق على دعاوى كاذبة بشكل مطلق حول تملك العراق لاسلحة الدمار الشامل، يزعم بان مغامرته في العراق كانت مجرد حلقة في مشروع كبير لتغيير العالم والشرق الاوسط الكبير تحديدا.

. د.محمد عابد الجابري، مسألة الهوية، العروبة والاسلام والغرب، ط ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص .

. د.محمد راتب الحلاق، غوايات العولمة وترهاتها، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العراق، ص ' - .

. بما يهدد اسس وامكانات الحديث عن كيان عربي واحد او وحدة عربية ثقافية واقتصادية في المستقبل وتفكيك عرى الترابط التاريخي والجغرافي والثقافي والديني بهدف فرض السيطرة الامريكية والاسرائيلية على المنطقة.

. د.علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ، سلسلة كتب المستقبل العربي ()، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص .

. د.محمد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ، العدد ' ، ص - .

. د.عبدالعليم، مصدر سابق، ص . - .

. د.محمد عبدالفتاح الحمراوي، مصدر سابق، ' - .

. ان من الصعب فهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة. فحدود المجتمع المدني تختلف ايضا مع تغير النظم الاجتماعية وما كان يعتبر في حقبة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن ان يصبح من شؤون المجتمع السياسي، والعكس صحيح وقد كان الدين كمنبع لتكوين السلطة المركزية ومرتكز لها في الدولة العربية الاسلامية التاريخية يدخل في دائرة المجتمع السياسي بل المحور الرئيسي له وقد تحول في الدولة والنظام السياسي الحديث في اوروبا بعد الثورة السياسية الى شان من شؤون المجتمع المدني، وفرض عليه ذلك.

. د.رواء زكي يونس الطويل، السياسات الاقتصادية على التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة - ، سلسلة شؤون اقليمية رقم ()، جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ص .

. برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، الفصل السادس عشر (بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية)



. ولا يعني الشأن الخاص هنا الشأن الفردي. شأننا خاصا، ولكنه شأن عام من حيث انه ينظم علاقة تشمل جماعة كبرى، ولكن الخاص يعني هنا ما هو مباح ولا شأن للدولة في تنظيم علاقاته الداخلية، او ما كنا نطلق عليه بلغتنا الكلاسيكية ميدان الحرمات التي يشكل خرقها تهديدا للسلام العام ونجاوزا من قبل السلطة المركزية لصالحياتها.

. ان التنظيم المدني ينطوئ ككل تنظيم بشري، على عناصر سلطة داخلية تتضمن استخدام وسيلتي القمع والاقناع في سبيل ضبط نشاط الافراد المنخرطين فيه وسلوكهم.

. و فائدة هذا التعريف انه يعين لنا بالضبط حدود المستوى من التنظيم الاجتماعي الذي نطلق عليه المجتمع المدني، في العصر الحديث فالجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية، والثقافة والاخلاق والعادات والتقاليد، كلها من ميدان المجتمع المدني، وليس هناك في هذا المعنى اي مجال ولاقيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الاهلي الذي يسعى من خلا الى ادانة جزء من النشاط المدني وتحييد جزء اخر، اذ بالرغم مما يمكن هذا التمييز ان يقدمه من وسيلة لانكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية او الطائفية، فانه يمنع من فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كمجتمع مدني، وبالتالي من رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية ان تعالجها وتقديم اليها الحلول.

. برهان غليون، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق.

. د. عبدالله النعيم، الاسلام والدولة والسياسة جدلية الفصل والوصل، مجلة شؤون الاوسط، العدد

، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ' ، ص .

. اسامة الغزالي حرب، اثر تدخل الغرب في التطور السياسي الداخلي للبلاد العربية، اصدارات مبادرة

الاصلاح العربي، مصر، ' .

. د. عبدالعليم محمد، مصدر سابق، ' .

. خالص عزمي، الديمقراطية والاصلاح السياسي في العالم العربي، العراق، ' ، ص .

. خالص عزمي، مصدر سابق.

. مشاري الذايدي، من هو سيد الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، العدد

. د. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات العربية الاوربية نحو الشراكة الاستراتيجية، الندوة

مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، ' .

الدور الاوربي في الإصلاح العربي ————— د. رواء زكي الطويل []



. خالد غزال، موقع العالم العربي في العولمة، مجلة شؤون الاوسط، العدد ، مركز الدراسات
الاستراتيجية، بيروت، ص .

